

تجارب الخصخصة في بعض البلدان العربية وامكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي

أ.د نزار ذياب عساف م. احمد عباس عبد الله المحمدي

كلية الادارة والاقتصاد / الفلوجة

المقدمة

تكتسب عمليات التحول نحو القطاع الخاص أو ما يسمى بالخصخصة أهمية بالغة في ظل معطيات الواقع الاقتصادي والسياسي الذي يسود العالم منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي على وجه التحديد وبخاصة بعد التحولات الكبرى التي شهدتها دول المنظومة الاشتراكية التي كان يقودها الاتحاد السوفيتي (السابق) ، إذ كان فشل الكثير من مؤسسات القطاع العام في الدول الاشتراكية والدول التي انتهجت أسلوب التخطيط المركزي في إدارة الدولة والاقتصاد لتحقيق التنمية أكبر محفز على ذلك ، وبعد إن ثبت بما لا يدع مجالاً للشك إن هذه البلدان أهدرت الكثير من الموارد وضيعت العديد من الفرص وبالتالي أصبح ينظر إلى إعادة تشكيل اقتصاداتها على وفق ما تفرزه معطيات الواقع الجديد وفي مقدمتها انتهاج سياسة التحول نحو القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني نظرة جديده وهذا ما باشرت به بعض الدول العربية تحت تأثير صفات صندوق النقد الدولي وإيحاءات منظمة التجارة العالمية وانسجاماً مع الموجة العولمية التي تهب في كل اتجاه فضلاً عن أسباب داخلية أخرى معروفة ، وبهذا الصدد ينصب البحث على دراسة تجارب بعض البلدان العربية في مجال الخصخصة لاستكشاف ما تم تحقيقه وما أفرزته هذه التجارب من نتائج على صعيد كل دولة ومدى انعكاس ذلك على الدول العربية الأخرى ولاسيما العراق الذي يمر بمرحلة لم تتبلور فيها بعد ملامح التوجه الاقتصادي الجديد حيث تشير بعض الدلائل إلى إن العراق يسير باتجاه اقتصاد السوق متحرراً من قيود الإدارة الشمولية ولما كان ذلك الأمر يأتي في إغراب تجربة طويلة على طريقة التحويل الاشتراكي من ستينيات القرن الماضي وحتى عام 2003 اشتملت على تأميم مشاريع واستحداث مشاريع حتى أصبح القطاع العام وما سمي في حينه بالقطاع الاشتراكي أكبر قطاع اقتصادي في البلد يتصدر ويغطي على القطاع الخاص فان عملية التخصيص سوف لن تكون باليسر الذي يتصوره البعض لاسيما في إطار ضغط الرأي العام وثقافة القطاع العام التي ترسخت في أوساط شعبيه واسعة مستفيدة من هذا القطاع سواء في التشغيل أو الأسعار الزهيدة والمدعومة .

فرضية البحث :-

يبني البحث على فرضية مفادها إن القطاع العام لم يحقق الأهداف التي انشأ من اجلها ولم يسهم في رفع مستويات التنمية الاقتصادية طيلة العقود المنصرمة وإن التوجه نحو الخصخصة في بعض الدول العربية حقق نتائج ايجابية على مستوى الاقتصادات الوطنية.

1- مفهوم الخصخصة :-

الخصخصة أو التخاصية أو التخصيص مسميات تطلق على عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبالتالي فإن إي عملية تهدف إلى إحلال القطاع العام محل القطاع الخاص وإعطاء دور رئيس للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية يمكن إن يدرج تحت هذه المسميات وعموماً يمكن إن تصنف الخصخصة إلى ثلاثة مفاهيم هي (1) :-

أ- **خصخصة الملكية:-** وتعني تجريد الملكية العامة إما عن طريق البيع الكلي أو الجزئي للأسهم .

ب- **خصخصة الإدارة:** وتعني عملية انتقال إدارة المشروع من القطاع الحكومي(العام) إلى القطاع الخاص

ج- التحررية:- وهي من المفاهيم الحديثة نسبياً والتي تركز على التحرير الكامل للنشاط الاقتصادي من خلال إزالة القيود والحوجز القانونية والإدارية بوجه النشاط الاقتصادي الخاص ، وهذا المفهوم فسح المجال أمام عملية تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص دون تقييد .

ومن جهة أخرى عرف البنك الدولي الخصخصة بأنها(زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها) (2) وهو بهذا المعنى لم يلغى دور القطاع العام تماماً إنما فسح المجال أمام القطاع الخاص لإدارة المشاريع التي تمتلكها الحكومة .

إما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) فقد أعطى الخصخصة مفهوماً أكثر وضوحاً إذ أكد بأن (الخصخصة هي جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي وتتضمن تلك الإصلاحات إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن كل الأنشطة التي يمكن إن يقوم بها القطاع الخاص من أجل رفع كفاءتها الاقتصادية)(3) .

ويرى الكثيرون أن الخصخصة تؤدي إلى زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة التي تملكها الدولة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية والروتين.

وبهذا المعنى فإن الخصخصة تشكل عملية تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص سواء من حيث الملكية أو الإدارة أو كليهما وهي لا تتوقف على قطاع دون آخر إنما تشمل جميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية .

2- أهداف الخصخصة :-

لم تكن الخصخصة مجرد فكرة أو أمنية بل عملية معقدة ذات إبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية لها مبرراتها وأهدافها المعلومة ولا يمكن إن تجري كعملية اقتصادية إلا في بيئة مؤاتية من الناحيتين السياسية والاجتماعية ومن بين أهم الأهداف التي يرى الكثيرون إن عملية الخصخصة قادرة على تحقيقها ما يأتي(4) :-

أ- زيادة المنافسة وتحسين الأداء:

إن تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحسين الأداء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة المنافسة إذ إن المنافسة تدفع المشروعات الاقتصادية إلى العمل على تحسين مستوى المنتجات وخفض تكاليف الإنتاج وهما عاملان مهمان في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وقد وجد إن المشروعات الخاصة اقدر من المشروعات العامة على العمل بهذا الاتجاه .

ب- توسيع قاعدة الملكية:

لما كانت الخصخصة هي في الجزء الكبير منها تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص فإن ذلك يعني توسيع قاعدة التملك بين الأفراد من خلال طرح أسهم الاكتتاب العام الأمر الذي يشجع المستثمرين الصغار على الدخول إلى المشروعات المخصصة فضلاً عن عمليات البيع المباشر لتلك المشروعات إلى أفراد المجتمع إي القطاع الخاص .

ج- تنشيط وتطوير أسواق المال:

تهدف الخصخصة أيضاً إلى تطوير وتنمية الأسواق المالية كون عملية الخصخصة في حد ذاتها لا تتوقف عند المشروعات الإنتاجية حسب إنما تشمل أيضاً المؤسسات المالية والمصرفية

د- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص:-

من بين الأهداف التي تتحقق عند عملية التحول نحو القطاع الخاص هو تراجع دور الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية وفسح المجال تدريجياً أمام القطاع الخاص الأمر الذي يشجع على إطلاق المبادرات الخاصة وبالتالي تنمية القدرات الذاتية بهذا القطاع بما يؤدي إلى خلق مناخ استثماري أكثر انفتاحاً بما يهيئ الفرص إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية(5)

هـ خفض العجز المالي للحكومة:-

تتولى الدولة إدارة المشروعات الاقتصادية وتتحمل خسارتها مثلما تنتفع بأرباحها إن تحققت ، وإزاء ذلك فأنها ستكون مضطرة لتحمل أعباء المشروعات الخاسرة الأمر الذي يضيف أعباء جديدة ربما لا تكون قادرة على تلبيتها من مواردها الذاتية فتلجأ إلى المصادر المختلفة ومن أخطرها المصادر الأجنبية وما يترتب عليه من عجز في ميزان المدفوعات لا سيما وان التجارب تشير إلى إن معظم المشروعات العامة في الدول النامية تحقق خسائر كبيرة .

3- أساليب الخصخصة وأهم مراحل إنجازها :-

لما كانت الخصخصة عملية واسعة ومعقدة تترتب عليها الكثير من النتائج الاقتصادية والاجتماعية فأنها تحتاج إلى مسار واضح ومحدد وبيئة مؤاتية فضلاً عن الإرادة والتصميم المقترن بوضوح الرؤيا 0 ولعل الإجابة على تساؤلين أساسيين هما في مقدمة ما ينبغي العمل على تحديده أولهما هل إن العملية تشمل جميع المؤسسات وجميع القطاعات ؟ أم لمؤسسات معينة وقطاعات معينة ؟ وثانيهما هل يتم الإجراء بشكل فوري أم متدرج ؟ وبالتأكيد فأن الإجابة عليهما تحدد معالم الطريق وبالتالي تحدد الوسائل والأساليب التي تتطلبها العملية ، وهنا لابد من القول إن لكل مجتمع خصوصيته التي تستند إلى إمكانياته الاقتصادية وتراثه الثقافي والاجتماعي والتي ينبغي من وجهة نظرنا إن تؤخذ بنظر الاعتبار لجعل هذه العملية تنجز بسلاسة ودون إي انعكاسات سلبية وفي هذا الإطار نجد إن هناك ثلاثة اتجاهات في سرعة تحقيق الأهداف هي(6) :-

أ- **الخصخصة الفورية (أسلوب الصدمة)** :- ويتم من خلالها الإعلان الفوري عن تنفيذ برنامج الخصخصة خلال مدة زمنية قصيرة قد تكون لسنة واحدة .

ب- **خصخصة المرة الواحدة**:- وهنا يتم اختيار أو تحديد القطاعات الاقتصادية التي سيتم تحويلها إلى القطاع الخاص وتحويلها دفعة واحدة خاصة إذا كانت هذه القطاعات صغيرة أو هامشية .

ج- **الخصخصة المتدرجة** :- وتتم هذه العملية بصورة متدرجة قد تستمر من 3 إلى 5 سنوات ويتم تحويل جزء من القطاعات خلال مدد متباعدة وهذا النوع قد يؤخر ظهور النتائج الايجابية للعملية .

إما أساليب الخصخصة فهي متنوعة يمكن من خلالها تطبيق البرنامج على اقتصاد ما أو قطاع اقتصادي معين ويمكن حصر أهم هذه الأساليب بما يأتي(7) :-

أ- **الطرح العام للأسهم** :- تقوم الحكومة بطرح أسهم المشروع للبيع في البورصة ويمكن إن تطرح كل أسهم المشروع للبيع وفي هذه الحالة يتحول كلياً إلى مشروع خاص ، ا وان يطرح جزء من أسهم المشروع وبذلك يتحول إلى مشروع مشترك ويفضل البعض هذا النوع من الخصخصة على أساس انه يعمل على توسيع قاعدة الملكية لإفراد المجتمع ويحافظ على الترابط بين القطاعين العام والخاص.

ب- **الطرح الخاص للأسهم** :- وفيه يتم طرح المشروع للبيع لصالح مجموعة من المستثمرين الخاصين أو مؤسسات خاصة ويتم ذلك من خلال إتباع المزادات أو العطاءات ووفقاً لذلك تستطيع الحكومة بيع مشاريع بالكامل أو جزء منها وهي متبعة في عدد من دول العالم منها فرنسا.

ج- **بيع المشروع في الأسواق المالية** :- هذا الأسلوب يعد من الأساليب التي تحقق البيع لقاعدة واسعة من المستثمرين إلا أنها لاتضمن عدالة التوزيع بسبب وجود احتمال سيطرة الأطراف التي تمتلك رؤوس أموال كبيرة على المشروع .

د- **إتاحة فرص نمو الاستثمارات الخاصة داخل المشروعات المشتركة** :- تلجأ الحكومات إلى إتاحة الفرص للرأسمال الخاص في المساهمة برأسمال الشركات العامة للتحويل إلى شركات مشتركة وهو أسلوب يعالج صعوبة التحويل في أصل المشروع العام .

هـ- البيع إلى العاملين في المشروع :- وفي هذا الأسلوب يكون للعمال والإدارة حصص كلية أو جزئية في مشروعاتهم وتمنح هذه الحصص بطريقة البيع بسعر جزئي أو مجاناً وهذا الأسلوب يتمتع بدعم كبير في الدول التي يكون للعمال والمدراء سلطات قوية مثل روسيا بولندا وبلانم هذا الأسلوب الدول التي تواجه صعوبة في تطبيق الخصخصة بسبب معارضة اتحادات العمال وتخوفهم من فقدانهم لوظائفهم .

د- إعادة الأملاك إلى أصحابها الشرعيين :- قامت العديد من الدول الاشتراكية (سابقاً) بالاستيلاء على أملاك ومشاريع خاصة تعود للأفراد وبصورة واسعة من خلال قرارات التأميم ، وبالتالي فإن إعادة هذه الأملاك إلى أصحابها يسهم في استعادة الثقة وتحقيق العدالة .

ز- البيع لإطراف من خارج المشروعات (محلية وأجنبية) :- ويعتبر هذا الأسلوب من وسائل تسريع إعادة الهيكيلة ويسهم في إدخال الخبرات الجديدة في إدارة المشروعات .

ح- عقود الإيجار والإدارة :- يتضمن هذا الأسلوب التعاقد مع خبراء من القطاع الخاص لتسيير وإدارة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة مقابل مبالغ معينة من المال.

ط- مقايضة الديون بأسهام في المشروعات العامة :- تلجأ بعض الدول إلى هذا الأسلوب عندما تصبح غير قادرة على تسديد ما بذمتها من ديون ، وذلك باستبدال الدائنين لديونهم بحصص ملكية في المشروعات التي يتم خصصتها .

4- الآثار الاقتصادية للخصخصة (8) :-

تترك عمليات خصخصة المشاريع الاقتصادية العديد من الآثار على اقتصاديات الدول التي تنتهج هذه العملية 0 وبالتأكيد فإن هذه الآثار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف الخصخصة وأساليبها ومراحل تنفيذها فضلاً عن البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجري فيها تلك العمليات كما سبق الإشارة إلى ذلك وعموماً يمكن القول إن عمليات من هذا النوع بقدر ما يرتجى منها آثار ايجابية وهي المعول عليها أصلاً فإن ذلك لا يمنع من وجود آثار جانبية سلبية وانطلاقاً من هذه الرؤية يمكن إن تقسم الآثار إلى ايجابية وأخرى سلبية :-

أ- الآثار الإيجابية (9):-

أولاً:- تغيير أيدلوجية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي

تعد الخصخصة أداة هامة ورئيسية في تحديد هوية النظم الاقتصادية سواء كانت رأسمالية أم اشتراكية أم مختلطة ، إذ إن نمط الإنتاج السائد هو الذي يكشف عن أيدلوجية ذلك النظام فكلما زادت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كلما أصبح النظام الرأسمالي هو السائد .

ثانياً:- زيادة ارتباط عوامل الإنتاج بالية السوق وحركة الأسعار بخاصة عندما يكون الربح هو الحافز والمحرك الأساسي من أجل تطوير كفاءة المشروع أو المؤسسة ورفع قدراتها الإنتاجية .

ثالثاً:- زيادة كفاءة الأداء وتحسين نوعية المنتج وتنشيط الابتكار نتيجة لروح التنافس .

رابعاً:- ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية .

خامساً:- إيجاد بيئة تنافسية بين المنشآت الإنتاجية .

سادساً:- اعتماد الخبرات الإدارية والاقتصادية والفنية وتعميم استخدامها والتي هي موضع الاهتمام والتحفيز من قبل القطاع الخاص .

سابعاً:- سحب جزء من السيولة النقدية لامتناس الترخم النقدي والتوجه نحو الاستثمار.

ب- الآثار السلبية :-

يقدر ما تحقق الخصخصة من نتائج ايجابية فأن ثمة آثار سلبية تفرزها هنا وهناك ومن ابرز تلك الآثار ما يأتي(10) :-

أولاً:- احتمالات ارتفاع الأسعار لبعض المنتجات بخاصة في بداية مرحلة التخصيص .

ثانياً:- الاستغناء عن العمالة الفائضة بالمشروعات التي يتم تحويلها إلى القطاع الخاص .

ثالثاً:- القيام بحملة التحويل دون إن تهيئ البيئة المناسبة والتي ينبغي إن تكون حاضنه جيدة لهذه العملية ، الأمر الذي يظهر العملية وكأنها ارتداد عن مكاسب المشروع العام .

رابعاً:- عدم استيعاب فئات كثيرة من الشعب لجدوى هذا التحول وبخاصة حينما يطال مشروعات الخدمات العامة كالكهرباء والماء والاتصالات ، والتي اعتاد المواطن على توفرها من القطاع العام بأسعار رخيصة ومدعومة وربما دون تقنين .

5- تجارب الخصخصة في بعض الدول العربية:-

أ- الخصخصة في مصر :-

منذ عام 1990 عندما صدر قانون قطاع الأعمال العام المرقم (203) الذي تم بموجبه تحويل بعض شركات القطاع العام البالغ عددها (314) شركة(11) صار يمكن القول إن مصر عقدت العزم على ولوج مسار الخصخصة ، وبعد مرور ثلاث سنوات على هذه التجربة إي في عام 1993 حصلت مصر من وراء خصخصة بعض مشاريع القطاع العام وشركاته على حوالي (118) مليون دولار سرعان ما ارتفع هذا المبلغ ليصل إلى (393) مليون دولار عام 1994 وفي عام 1996 بدأت انطلاقة جديدة في هذا المسار من خلال زيادة ثقة المستثمرين وإقبالهم على شراء الشركات العامة من أجل تشغيلها بكفاءة وتطويرها بأفضل مما كانت عليه عندما كانت تدار من القطاع العام ، واستمر مسار التحويل بشكل متصاعد حتى أصبح عدد الشركات والمؤسسات التي شملتها الخصخصة خلال المدة الممتدة من عام 1996-1999 بحدود (116) مؤسسة سواء بشكل جزئي أو كلي وبقيمة إجمالية قدرها (3,2) مليار دولار عام 2000 ، وبعد ذلك تم تخصيص نحو (23) شركة بقيمة إجمالية بلغت نحو (718) مليون دولار في حين تم خصصت نحو (185) مؤسسة بشكل جزئي أو كلي منذ بدء برنامج الخصخصة 0 ومما يجدر الإشارة إليه إن برنامج الخصخصة المصري استند في احد أسبابه الرئيسية إلى شروط صندوق النقد الدولي مقابل تقديم فرص لمصر عام 1991 .

ب- الخصخصة في المغرب :-

حققت التجربة المغربية في مجال الخصخصة قفزات كبيرة خلقت انتعاشاً في الاقتصاد المغربي خاصة في الربع الأول من العام 2006 حيث تشير الموازنة المغربية بأن حجم الإيرادات سيرتفع بنسبة (33%) ليصل إلى (166,9) مليار درهم مغربي كما ارتفعت حصيلة الخصخصة في المغرب من (273) مليون دولار عام 1993 إلى (2,104) مليار دولار عام 2001 ، وقد شكات تلك الحصيلة ما نسبته (70%) من إجمالي إيرادات الخصخصة في الدول العربية عام 2001 (12) وان الإيرادات سترتفع بنسبة (15,85%) لتكون (163,8) مليار درهم (الدرهم = دولار) الأمر الذي سيؤدي خفض العجز الحاصل في الموازنة العامة من (15,9) مليار درهم إلى (3,27) مليار درهم بين عامي 2000 و2001 وترجع أسباب هذه الزيادة إلى الارتفاع الحاصل في إيرادات الخصخصة من (3,5) مليار درهم عام 2000 م إلى (23,3) مليار درهم عام 2001 وهذا يعد مؤشراً واضحاً للانعكاسات الايجابية لبرامج الخصخصة على الاقتصاد المغربي الذي أثبتت تجربته في هذا المجال نجاحاً ملحوظاً حسب الإحصاءات المعلنة حيث تشير النتائج المتحققة في برنامج الخصخصة بأن الحكومة المغربية نجحت في بيع (35%) من رأسمال شركة الاتصالات المغربية بمبلغ (2,2) مليار دولار الأمر الذي ساعد على تحسن وضع الموازنة الحكومية ، كما تعتمزم الحكومة المغربية القيام بخصخصة البنك المركزي الشعبي ، كذلك تخطط الحكومة لإجراء عملية خصخصة جزئية للصندوق الوطني للائتمان الزراعي رأسماله (152,3) مليار دولار ، وهذا مؤشر على نجاح التجربة التي تحققتها الحكومة المغربية في مجال الخصخصة(13) .

ج- الخصخصة في تونس :-

يعود تاريخ الخصخصة في تونس إلى عام 1987 ففي هذا العام تم خصخصة عدد من المؤسسات إذ شملت عملية الخصخصة (920) مؤسسة وبلغت عائدات برنامج الخصخصة منذ العام المذكور وحتى عام 2006 ما مجموعه (4,532) مليار دولار وفقاً لتقرير اقتصادي حكومي وان هذه العائدات تشمل من قبل خصخصة 35% من رأسمال مؤسسة اتصالات تونس ، فيما يقدر عدد الشركات والمؤسسات التي شملتها عمليات الخصخصة بمختلف أنواعها حوالي (201) شركة ومؤسسة حتى نهاية العام 2006 ويوضح هذا التقرير انه في عام 2007 يصل حجم عائدات الخصخصة إلى (12,87) مليون دولار باستثناء مؤسسة اتصالات تونس ، وقد شهدت عائدات الخصخصة للعام 2006 ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة خصخصة عدد من مصانع الاسمنت التي تمثل اكبر عمليات للمدة المشار إليها (14)، ومن جانب آخر استأثر قطاع الخدمات بأكبر قدر من عمليات الخصخصة خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي إذ بلغت قيمة عائداته (1,06) مليار دولار إي حوالي 56,6% من إجمالي عائدات هذا البرنامج في تونس الأمر الذي دفع الحكومة التونسية إلى اعتماد خيار الخصخصة في سياساتها الاقتصادية وذلك لما أفرزته تلك التجربة من نتائج ايجابية انعكست في تحسين المستوى المعاشي للسكان ورفع مستوى الدخل الفردية ، إذ تمكنت من خفض نسبة الفقر إلى (4%) باعتراف المؤسسات الدولية (15) وهذا بحد ذاته مؤشراً ايجابياً على إن برنامج الخصخصة في تونس يسير بالاتجاه الذي يخدم الاقتصاد التونسي ويحقق نتائج ايجابية ملموسة .

د- الخصخصة في الأردن :-

يمكن القول إن برنامج الخصخصة في الأردن اكتسب انطلاقة جدية منذ إنشاء هيئة متخصصة تحت اسم (هيئة الخاصة) وهي هيئة مستقلة تتبع رئاسة الوزراء مباشرة عام 1989 ، ثم إقرار قانون التخصيص عام 1999 حيث تعاملت الحكومة الأردنية مع (54) شركة ، إذ تم تحويل ملكية شركة الاسمنت الحكومية إلى القطاع الخاص وتعد أول عملية كبيرة للخصخصة تجري في هذا البلد تبعثها بعد ذلك تجربة الاتصالات التي أصبحت القوة لهذا البرنامج كونها حققت نجاحاً ملحوظاً من خلال العوائد الكبيرة التي حصل عليها المستثمرون 0 وبسبب هذا النجاح الذي حققته الحكومة الأردنية طرحت أكثر من (17) شركة للخصخصة 0 منها شركة الفوسفات التي تعتبر جزءاً مهماً في الاقتصاد الأردني 0 التي يعمل فيها أكثر من (10) آلاف موظف 0 ومما تجدر الإشارة إليه إن تطبيق هذا البرنامج أو الإقدام عليه لم يكن بالأمر الهين فقد كان تخوف الحكومة الأردنية في حينه أمراً مقبولاً لاسيما وان الاقتصاد الأردني معروف بإمكانياته المحدودة ، وبخاصة عندما تكون النتائج غير مضمونة كون الأمر يمس حوالي (10) آلاف موظف ، وهكذا كانت نتائج الخصخصة في شركة الاتصالات الأردنية التي بيعت ب (5,5) مليون دينار أردني والتي استطاعت خلال (4) سنوات من توفير فرص عمل لـ (15) ألف عامل أردني وعلى ضوء الإيرادات التي حصلت عليها الحكومة من برنامج الخصخصة والتي بلغت حول 6% من إجمالي إيرادات الخصخصة في الدول العربية (16) ، تمكنت الحكومة الأردنية من تخفيض المديونية الخارجية وزيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية ، وحسب التقارير الصادرة من الحكومة الأردنية فإن عدد الشركات التي تم بيعها للقطاع الخاص خلال المدة (1996-2000) بلغت (44) شركة (17) 0 وتتوقع بعض المصادر إن تتمكن الحكومة الأردنية من انجاز كامل برنامج الخصخصة في غضون سنوات قليلة .

هـ الخصخصة في العراق :-

تعد تجربة الخصخصة في العراق حديثة مقارنة بتجارب بعض الدول النامية في هذا المجال ، إذ إن أبرز ما يميز النظام الاقتصادي العراقي خلال العقود الأربع الماضية هو سيطرة نظام التخطيط المركزي والذي ترتب عليه هيمنة القطاع العام (الاشتراكي) على معظم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية وفي قطاعات رئيسية كالصناعة والزراعة والنقل والبناء والتشييد والنفط والطاقة فقد توزع هذا القطاع على صناعة الكهرباء والماء والاسمنت والسكر والطابوق والصناعات الغذائية والمصارف وغيرها بينما ترك للقطاع الخاص بعض الصناعات الصغيرة وبذلك أصبح دور القطاع الخاص محدوداً ومع مرور الوقت اتسعت هيمنة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية لتشغل ما نسبته 86% من مجموع الإنتاج الصناعي الذي يستخدم حوالي 83% من الأيدي العاملة 0 كما في نهاية عام 1987 ، ونتيجة لعدم قدرة القطاع العام على إدارة النشاط الاقتصادي وظهور بوادر الفشل هنا وهناك اتجهت الحكومة آنذاك إلى إعادة النظر في دور هذا القطاع فاتجهت إلى تحويل بعض المنشآت والمشروعات المملوكة لها من خلال الإلغاء أو الدمج أو البيع أو الإيجار خلال المدة 1987-1994 0 ولما كانت تلك التحولات قد تمت في إطار أجواء ثقيلة على الاقتصاد العراقي برمته نتيجة الحرب العراقية –

الإيرانية 1980-1988 وحرب الخليج الأولى 1991 فلم تظهر نتائج هذه الإجراءات بشكل واضح فضلاً عن بقاء فلسفة الإدارة الشمولية للاقتصاد قائمة (18) فقد اتجهت الحكومة العراقية منذ عام 1987 إلى تحويل بعض مشروعات القطاع العام سواء كان ذلك عن طريق الإلغاء أو الدمج أو البيع أو الإيجار فخلال المدة الواقعة بين (1987-1994) شهدت هذه المدة تحويل ما يأتي (19)

أولاً: البيع قد شملت عملية البيع القطاعات السلعية الآتية :

أ- **القطاع الصناعي** : حيث تم تحويل (57) منشأة صناعية إلى القطاع الخاص موزعة على النحو الآتي (25) منشأة إنشائية ، (25) منشأة غذائية،(6) منشأة نسيجية ،منشأة كيميائية واحدة .

ب- **القطاع الزراعي** : حيث تم بيع أو تحويل (58) مشروعاً "موزعاً" على النحو الآتي (26) مشروعاً "للدواجن ، (14) مشروعاً "للعلف الحيواني،(11) محطة للابقار ،(7) مشروعات للمجازر .

ج- **قطاع التجارة والخدمات** : بلغ عدد المشروعات التي تم بيعها إلى القطاع الخاص كالاتي

1- قطاع التجارة :بلغ عدد المشروعات التي تم بيعها (29) موزعة على النحو الآتي (18) مشروعاً من الأفران ،و(11) مشروعاً من المطاحن التابعة للشركة العامة لتصنيع الحبوب .

2- قطاع الخدمات : بلغ مجموع ما باعتته الدولة إلى القطاع الخاص من مشروعات كما يلي :

أ- في مجال السياحة :بلغ عدد المشروعات التي تم بيعها (19) مشروعاً تمثل مجموعة من الفنادق والكازيوهات والمحلات موزعة على النحو الآتي:

(16) مرفقاً "سياحياً" ،(3) فنادق حديثة .

ب- في مجال قطاع الإنشاءات فقد بلغ عدد المشروعات التي تم بيعها إلى القطاع الخاص (2) مشروع للبناء الجاهز .

ج- في مجال التعليم فقد اجازت الحكومة فتح (6) كليات في بغداد ، وواحدة في كل من البصرة الموصل وكربلاء وديالى .

د- في مجال الصحة فقد اجازت الحكومة فتح (35) مستشفى أهلي .

ثانياً: الإيجار:قامت الدولة بتأجير كل من مصنع اسمنت المثني ومصنع طابوق القادسية إلى شركات مساهمة وذلك في عام 1993 .

ومنذ عام 2003 عام احتلال العراق وتغيير النظام السياسي والاقتصادي القائم ، وظهور توجهات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي نحو الاقتصاد الحر كان ابرز ملامحها الانفتاح على سياسات صندوق النقد الدولي ومحاولات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO يحتدم النقاش بين الاقتصاديين حول الكيفية التي يتم خلالها استيعاب التحولات الجديدة وتوظيف الإمكانيات المالية الهائلة المترتبة على الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط والتي تجاوزت عتبة (100) دولار للبرميل الواحد منتصف عام 2008 وتشير التوقعات إلى احتمال تجاوزه (150) دولار في فترة قصيرة لاحقة .

ولعل أهم ما يبرز في إطار إي نقاش أو حديث حول إعادة هيكلة وبناء الاقتصاد العراقي هو المدى والاتجاه الذي ينبغي سلوكه للخصخصة في العراق ، وهو أمر ينبغي إن يحظى بالمزيد من الدراسة والتمعن ، الأمر الذي يجعل الاطلاع على تجارب الدول النامية وبخاصة العربية منها يكتسب أهمية استثنائية ، ففي هذا المجال نعتقد إن هناك قاعدة واسعة للانطلاق ببرنامج واسع للخصخصة في القطاع الإنتاجي والقطاع الخدمي على حد سواء ولكن هذا الأمر على قدر كبير من الحساسية في المرحلة الراهنة وبخاصة فيما يتعلق بضمان حقوق العاملين في الشركات والمؤسسات التي ينبغي أو يتوجب خصصتها .

الاستنتاجات :-

1. تعدد السياسات والأساليب التي يمكن من خلالها انجاز التحولات المطلوبة على طريق خصخصة الشركات والمؤسسات الإنتاجية منها والخدمية .
2. حققت معظم الدول التي انتهجت سياسة الخصخصة نتائج ايجابية ملموسة ، إذ تمكن البعض منها تسديد جزء مهم من ديونها وتفعيل الإنتاج والإنتاجية بالشكل الذي اثر في تلافي الآثار الضارة لهذه العملية المتمثلة بالاستغناء عن بعض العاملين إذ تمكنت بعض الشركات من تطوير نفسها وزيادة الطاقات الإنتاجية بالشكل الذي استوعب عمالة جديدة إضافية .
3. ظهر إن ذهنية المواطن في هذه البلدان كانت على استعداد مقبول لاستيعاب سياسات التحويل نحو القطاع الخاص .
4. كانت ولم تزل في العراق بيئة اقتصادية يمكن إن تسهم في إنجاح برنامج خصخصة يعتمد أسلوب التنفيذ المتدرج .

التوصيات :-

بالنظر لما حققته تجارب الخصخصة في البلدان المدروسة من نتائج ايجابية ولما يتمتع به العراق من بيئة اقتصادية مواتية وللظروف الصعبة التي مربها تجربة القطاع العام وإخفاق الكثير من الشركات والمؤسسات الحكومية في تحقيق أهدافها خاصة في القطاع الزراعي وما رافق عملها من خلل وترهل فأن البدء ببرنامج خصخصة منظم ومتأني ومدروس بعناية فائقة يعد أمراً ضرورياً لإعادة بناء الاقتصاد العراقي وفق معطيات التطور العالمي المعاصر .

المصادر :-

1. هناء السامرائي ، التخصصية والتنمية الاقتصادية تجارب عالمية مختارة مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية 1992 ، ص2-4
2. البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم سنة 1988 ، ص206 0
3. جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية – استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000 ، تحت مشاهد بديلة ، ص82 .
4. مصطفى محمد العبد الله ، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ص47 .
5. د0 سعيد النجار ، التخصصية والتصحيحات الهيكلية ، صندوق النقد الدولي ، 1988 ص92 .
6. سليم عبد الله ما هي الخصخصة ، مجلة المستقبل الاقتصادي ، عمان 1999 ، ص54
7. د. مصطفى حسين المتوكل ، الخصخصة أفق جديدة أمام القطاع الخاص ، المركز الوطني للمعلومات ، مجلة المعلومات ، عدن ، العدد الثاني، 2001 ، ص1 .
8. إيهاب الدسوقي ، التخصصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1995 ، ص10 .
9. عبد الرسول عبد جاسم ، ندوة الخصخصة في العراق ، مركز العراق للأبحاث ببغداد صفحات متفرقة 2005 .
10. سليم عبد الله ، مصدر سابق ، ص54 .
11. حسن العمراني ، التخصصية وإعادة هيكلة المنشآت العامة في المغرب ، صندوق النقد الدولي ، 1995 ، ص277 .
12. أ0 عبد السلام مسعود رحومه ، تجارب الخصخصة وأثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية
13. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 ، ص161 .
14. د0 محسن بن الشيباني ، باحث في الاقتصاد والتنمية ، دول الجنوب وسياسات صناديق التمويل الدولية ، الانترنت ، ص7 .
15. د0 محسن بن الشيباني ، مصدر سابق ، ص7-8 .
16. التقرير مع حسين شبكشي ، مستقبل الخصخصة عربياً ، قناة العربية الفضائية في 2005/10/16 .

http : www . alarabiya . net .

17. التقرير الاقتصادي العربي / مصدر سابق ، ص164 .
18. عبد الرسول عبد جاسم ، مصدر سابق .
19. عبد الرسول عبد جاسم ، مصدر سابق .